الأنباء
السبت 10 سبتمبر 2011

أكد أن خطته ستعطي «صدمة كهربائية» للاقتصاد

أوباما يواجه «أزمة» وظائف بخطة تكلفتها 447 مليار دولار

أوباما متحدثا أمام الكونغرس عن خطة جديدة لانعاش سوق العمل (رويترز)

واشنطن ـ د.ب.أ: طلب الرئيس الأميركي باراك أوباما من الكونغرس الموافقة على حزمة وظائف بقيمة 447 مليار دولار في كلمة ألقاها في وقت متأخر اول من أمس، محددا اقتراحاته لتحفيز التوظيف «وتحريك» الاقتصاد المتباطئ.

جاء في صدارة الإجراءات اقتراح بخفض مؤقت بمقدار النصف لضريبة الأجور البالغة 6,2٪ والتي تدفع لبرنامج الضمان الاجتماعي الوطني.

وسيجد كل العمال تحقيق زيادة في أجورهم بمقدار 1500 دولار سنويا للأسرة في المتوسط، بينما سيتمتع أرباب العمل بمدخرات تستهدف بشكل غير متناسب الشركات الصغيرة.

قال أوباما إن «الغرض من ميثاق الوظائف الأميركي هو ببساطة: إعادة المزيد من الناس إلى العمل ووضع المزيد من الأموال في جيوب أولئك العاملين».

وسيتم بشكل مؤقت إعفاء الشركات من دفع ضريبة الأجور على العمالة الحديثة أو على زيادة الأجور للموظفين الحاليين وذلك بطريقة تم تصميمها لصالح الشركات الصغيرة.

كما أن الإجراء الآخر هو تقديم ائتمان ضريبي إضافي عندما يقوم أرباب العمل بتوظيف الأشخاص العاطلين عن العمل لأكثر من ستة أشهر. أضاف أوباما أن «كل شخص هنا يعرف أن الشركات الصغيرة توجد حيث تبدأ معظم الوظائف الجديدة». وبلغ معدل البطالة الأميركي 9,1٪ في أغسطس مع عدم تحقيق أي نمو في الوظائف وفقا لبيانات الحكومة.

اقترح توفير 50 مليار دولار للإنفاق الفوري على مشاريع رئيسية

الدفع لانتعاشنا لن يكون من جانب واشنطن وإنما من جانب شركاتنا وعمالنا

قال أوباما للكونغرس إن خطته ستعطي «صدمة كهربائية» للاقتصاد الذي توقف ويعطي الثقة للشركات بأنه إذا قامت بالاستثمار والتوظيف، فسيكون هناك مستهلكون لشراء منتجاتها وخدماتها.. ينبغي أن توافقوا على خطة الوظائف هذه حالا».

يشمل اقتراح أوباما توفير مبلغ 50 مليار دولار للإنفاق الفوري على مشروعات الطرق السريعة والسكك الحديدية والطيران، ومبالغ أخرى لتحديث الأبنية التعليمية العامة.

وستقدم إجراءات أخرى مزايا ضريبية للشركات التي تستثمر في معدات جديدة وتشجع على توظيف العاطلين عن العمل مدة طويلة، كما سيجري أوباما تعديلا على نظام التأمين ضد البطالة بحيث يجعله أيسر على العمال للانتقال إلى وظائف جديدة.

واقترح مساعدة الولايات التي تعاني من سيولة نقدية والحكومات المحلية في منع تسريح أو إعادة عمل المدرسين ورجال المطافئ والشرطة المسرحين.

قال أوباما إن «الدافع لانتعاشنا في نهاية المطاف لن يكون من جانب واشنطن وإنما من جانب شركاتنا وعمالنا، لكننا نستطيع المساعدة». وقال إننا «نستطيع تحقيق اختلاف، هذه هي الخطوات التي يمكن أن نتخذها بشكل فوري لتحسين حياة الشعب».

عقدت الجلسة المشتركة في مجلس النواب الأميركي حيث يتمتع الجمهوريون المحافظون من المعارضة بالأغلبية.

كان الجمهوريون عارضوا بقوة هذا العام اقتراحات بالإنفاق فيما سعوا إلى تحقيق خفض غير مسبوق في الميزانية كرد فعل على العجز الاتحادي القياسي.

وقال أوباما إن «هناك شيئا آخر أريد أن يعرفه الشعب الأميركي هو أن ميثاق الوظائف الأميركي لن يزيد العجز».

كان أوباما والكونغرس اتفقا مطلع أغسطس على خفض الإنفاق بمقدار تريليون دولار خلال السنوات العشر القادمة إضافة إلى إجراء يتطلب خفض العجز بمقدار آخر يبلغ 1,5 تريليون دولار.

اقتراح الرئيس الأميركي تكليف لجنة الكونغرس الخاصة بوضع الإجراء الثاني لخفض العجز، بخفض الإنفاق وزيادة الإيرادات الضريبية بالبحث عن أموال إضافية لتغطية اقتراحه بشأن الوظائف.

ووعد أوباما أكثر من ذلك بأن يعلن عن «خطته الأكثر طموحا بشأن العجز» في 19 سبتمبر الجاري، بحيث تغطي كلا من إجراءاته للوظائف وتحقق «استقرارا لديوننا على الأجل الطويل». وعلى خلاف الممارسة المعتادة بعد كل كلمة رئاسية، رفض الجمهوريون اختيار واحد منهم لتقديم رد رسمي على كلمة أوباما.

أشار إيريك كانتور عضو الكونغرس عن ولاية فيرجينيا وثاني أكبر شخصية في قيادة الجمهوريين بمجلس النواب إلى أن إصلاحات التأمين ضد البطالة وتيسير الضرائب للشركات الصغيرة وتبسيط اللوائح الحكومية هي مجالات يمكن الاتفاق عليها وذلك في رسالة قصيرة على موقع تويتر للتدوين المصغر الليلة الماضية.

وكتب كانتور قائلا إن «هناك بالتأكيد أهدافا حددها الرئيس نستطيع العمل معه بشأنها... ينبغي أن نعمل سريعا لتجاوز المجالات التي اتفقنا عليها».

بن برنانكي: الانتعاش الاقتصادي أقل قوة مما كان مأمولاً

واشنطن ـ كونا: قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) بن برنانكي امس ان الانتعاش من الأزمة المالية كان «أقل قوة» مما كان مأمولا وأن ثمة «عوامل ثابتة» قد تؤخر الانتعاش. جاء ذلك في كلمة ألقاها برنانكي في «نادي مينيسوتا الاقتصادي» مضيفا أنه «مر ما يقرب من ثلاث سنوات منذ بداية أشد مرحلة للأزمة المالية حيث كانت هناك بعض التطورات الايجابية على مدى السنوات القليلة الماضية» مشيرا الى «أن التعافي من الأزمة كان أقل قوة مما كنا نأمل».

وأوضح أن «الأهم هو أن النمو الاقتصادي على مدى العامين الماضيين كانت معدلاته في معظم الأحيان غير كافية لتحقيق خفض مستمر في معدل البطالة والذي شهد مؤخرا تقلبا ليرتفع قليلا فوق مستوى الـ 9٪». وبين أن «بطء النمو الاقتصادي كان واضحا في النصف الأول من العام الحالي مع نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي أقل من 1٪ في المتوسط في الربعين الأول والثاني «لافتا إلى امكانية إرجاع بعض هذا الضعف الى عوامل مؤقتة.

كما سلط برنانكي الضوء على اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الشهر الماضي والتي توقعت «حدوث انتعاش بوتيرة أبطأ خلال الفصول المقبلة عما كان متوقعا في اجتماع يونيو مع وجود مخاطر سلبية أكبر على التوقعات الاقتصادية».

كما توقع رئيس البنك المركزي الأميركي ان تهدأ معدلات التضخم في الفصول المقبلة مع زوال ما وصفه بالتأثيرات العابرة.

وبين أن «مجلس الاحتياطي الفيدرالي لديه مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لتوفير حوافز نقدية إضافية». وشدد برنانكي على مواصلة لجنة السوق المفتوحة النظر في جميع القضايا ذات الصلة بما في ذلك التطورات الاقتصادية والمالية.

بن برنانكي

أنباء حول إمكانية شطب «بنك أوف أميركا» 40 ألف وظيفة

نيويورك ـ د.ب.أ: ذكر تقرير إخباري أميركي أن عدد الوظائف التي يعتزم مصرف «بنك أوف أميركا» شطبها قد تتجاوز العدد المتوقع حتى الآن بكثير.

وقالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية على موقعها الالكتروني امس إن هناك سيناريوهات لعملية إعادة الهيكلة المرتقبة بالبنك، تشمل شطب ما يصل إلى 40 ألف وظيفة في البنك أي ما يعادل حوالي 14٪ من إجمالي القوى العاملة فيه.

غير أن التقرير أشار إلى أنه لا يوجد حتى الآن رقم محدد ودقيق للوظائف المنتظر الاستغناء عنها، كما انه ليس من المعروف متى سيعلن البنك عن ذلك.

كانت الصحيفة نفسها ذكرت منتصف الشهر الماضي أن «بنك اوف أميركا» يمكن أن يشطب عشرة آلاف وظيفة، على الأقل، في إطار تدابير إعادة الهيكلة.

يعتزم المدير التنفيذي للبنك، بريان موينيهان، الإعلان خلال الأسبوع المقبل عن خطط إعادة الهيكلة للبنك وذلك خلال مؤتمر للمستثمرين.

وقالت الصحيفة انه من غير المؤكد بعد ما إذا كان موينيهان سيعلن عن بيانات محددة في المؤتمر.

ألمانيا في طليعة البلدان التي قد تعاني من تباطؤ الاقتصاد العالمي

برلين ـ أ.ف.ب: بعد ان كان من بين اول المتعافين من الأزمة، قد يكون الاقتصاد الألماني عرضة الى التقلبات الجديدة المتوقعة في الأوضاع العالمية وبالتالي يستعد لأيام عجاف.

وفي تعليق على تراجع الطلبيات الصناعية والصادرات في يوليو، كما أثبتته مؤشرات نشرت الاسبوع الماضي مؤكدة ما كان يخشاه كثيرون، قال الاقتصادي في كومرزبنك اولريكي روندورف ان «ألمانيا لن تتمكن من الإفلات» من التدهور المرتقب في الظرف العالمي.

وبدا واضحا لمعظم المراقبين وذلك حتى قبل آخر تراجع في الأسواق المالية، ان الاقتصاد الألماني لن يكون في النصف الثاني من السنة الجارية بالحيوية ذاتها التي كان عليها في النصف الأول من العام.

وزادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخميس الطين بلة عندما نشرت تقديرات جديدة للنمو في بلدان مجموعة السبع تبين منها ان اجمالي الناتج الداخلي الألماني الذي خيب التوقعات خلال الربع الثاني من السنة، سينخفض في الربع الأخير من السنة مقارنة بالفصل الثالث منها.

لكن ألمانيا بعيدة كل البعد عن الكارثة التي شهدتها في 2009 مع تراجع بنسبة 5,1٪ في اجمالي ناتجها الداخلي، حيث يتوقع ان يكون النمو هذه السنة حوالي 3٪، كما قال وزير المالية فولفغانغ شوبل الثلاثاء معلقا ان «هذا لا يشبه الركود» في شيء.

وأضافت المستشارة انجيلا ميركل في اليوم التالي «ليس هناك اي مؤشر يدل على ركود».

لكن مجرد الاضطرار للتصريح بهذا النفي يدل على الريبة السائدة في ألمانيا التي شكلت دائما «قاطرة الاتحاد الأوروبي» في المجال الاقتصاد، كما ذكرت المستشارة.

فقد أتاحت صادرات ألمانيا التي تضررت بشدة من أزمة 2009 والتي تعتبر نقطة القوة في اقتصادها، لها بالخروج بسرعة من الأزمة. وكان الألمان الذين يصنعون الآلات والمنشآت الصناعية والمواد الكيميائية، اول من استفاد من انتعاش الطلب لاسيما من آسيا.

كما انهم كانوا اول من تضرر من تراجعها. وأوضح توماس ليندنر رئيس اتحاد صانعي الآلات والأدوات «في.دي.ام.ايه» الخميس ان «بعض البلدان اضطرت الى الحد من القروض لتفادي التضخم».

وفضلا عن ذلك رأى انطون بورنر رئيس اتحاد المصدرين «بي.غي.ايه» ان «تداعيات ازمة الديون الأوروبية تنعكس على الصادرات الى منطقة اليورو» مؤكدا «علينا، مهما كان الثمن، ان نتفادى ديمومة المنحى السلبي».

ويرى العديد من ارباب الصناعة ان عكس هذا الاتجاه السلبي في الوقت الراهن بدا ملموسا لكنه ليس حاسما وقد يساعد انتعاش الأشهر الأخيرة على التغلب على العاصفة.

ففي قطاع الآلات والأدوات لاتزال الطلبيات كثيرة خلال الأشهر الستة المقبلة ويتوقع ان يرفع الانتاج هذه النسبة 14٪ ثم 4٪ السنة المقبلة لكن «تحقيق الأهداف سيكون صعبا» كما قال ليندنر.

وفي شركة «بوش» إحدى أكبر منتج تجهيزات السيارات في العالم، «الطلبيات كثيرة» كما قال رئيسها فرانتس فهرنباخ معربا عن ارتياحه من انه رغم تباطؤ النمو الاقتصادي «فانه ما من ركود».

وتسود القطاع الكيميائي ـ وهو ثالث أكبر قطاع صناعي في ألمانيا ـ الأجواء نفسها ومازال من المتوقع ان تكون 2011 سنة قياسية. لكن «مؤشرات تراجع الظرف العالمي تتضاعف» كما أقرت اتحادية منظمة في.سي.اي القطاعية وقالت «لن يكون ذلك من دون انعكاسات على الصناعة الكيميائية الألمانية».

التشاؤم الاقتصادي يزيد الضغط على محادثات مجموعة السبع

فرنسا ـ رويترز: يجتمع وزراء مالية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تحت وطأة ضغوط كبيرة لاتخاذ إجراءات لإنعاش النمو الاقتصادي الضعيف في الدول الغنية ولتهدئة اكبر أزمة ثقة في الأسواق منذ أزمة الائتمان في الفترة من 2007 إلى 2009.

ودعت فرنسا الدولة المضيفة إلى رد منسق من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى بعد تزايد القلق بشأن أزمة الديون في أوروبا وضعف بنوكها الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في أسواق الأسهم العالمية في الأسابيع الأخيرة. غير أن الاختلافات بين المشاكل الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة وبريطانيا ودول منطقة اليورو تزيد المهمة تعقيدا مما يعني ان وضع حل واحد لكل المشكلات لن ينجح.

ولن يصدر أي بيان بعد المحادثات الأمر الذي قال عنه وزير المالية الفرنسي فرانسوا باروان إن من شأنه أن يتيح المجال لمناقشات أكثر حرية.

وقال الوزير لصحيفة «لو فيجارو» إن كل دولة في مجموعة السبع ينبغي أن تعتمد تدابير اقتصادية تناسب وضعها. وقال باروان «فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي خوضه بين التحفيز وتعزيز الميزانية يؤيد البعض اتخاذ إجراء موحد... أما أنا فأميل إلى البحث عما هو أنسب لحالة كل بلد». ويجتمع وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة السبع لمناقشة تعثر الانتعاش الاقتصادي وأزمة الديون في منطقة اليورو وسبل إشاعة الاستقرار بالقطاع المصرفي. وقال وزير الخزانة الأميركي تيموثي جايتنر قبل المحادثات إن دعم النمو «حتمي». ودعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى «إشارات قوية» من مجموعة السبع وحث البنوك المركزية على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة والنظر في أشكال أخرى من تخفيف القيود النقدية.

لاغارد تدعو إلى التحرك «الآن وبجرأة» لمواجهة الأزمة

لندن ـ أ.ف.ب: أكدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الجمعة في لندن، قبيل افتتاح اجتماع لمجموعة السبع في مرسيليا (جنوب شرق فرنسا)، ان على البلدان المتطورة التحرك «الآن وبجرأة» لإنعاش اقتصاداتها.

وقالت لاغارد في كلمة القتها في مؤسسة شاتام هاوس، ان «الرسالة الأساسية التي أريد إيصالها، هي ان على الدول ان تتحرك الآن، وتتحرك بجرأة»، لأن الاقتصاد العالمي «يجتاز مرحلة محفوفة بالمخاطر».

ورحبت لاغارد بالخطة التي قدمها الرئيس باراك اوباما لتشجيع فرص العمل في الولايات المتحدة.

وقالت «نرحب بمقترحات الرئيس اوباما مساء أول من امس، التي تتمحور حول دعم النمو واستحداث فرص عمل على الأمد القصير».

وتمسكت لاغارد من جهة ثانية بموقفها المثير للجدل حول إعادة تعزيز رساميل المصارف الأوروبية.

وأضافت «حيال تنامي المخاطر والشكوك، وضرورة إقناع الأسواق، يحتاج بعض المصارف الى تعزيز رأسماله»، مشيرة الى المخاطر التي تواجهها المصارف الأوروبية حيال أزمة الدين في منطقة اليورو.

وحضت لاغارد البلدان المتطورة على التحرك المنسق، معتبرة ان «الأساليب المعتمدة لتعزيز الموازنة تختلف من بلد الى آخر».

وكانت لاغارد تتحدث في حضور وزير المالية البريطاني جورج اوسبورن الذي بدأ برنامج تقشف غير مسبوق بين البلدان النامية.

وقالت لاغارد ايضا ان «السياسات النقدية يجب ان تبقى مرنة، لأن خطر الكساد يفوق خطر التضخم... لذلك يجب ان تكون المصارف المركزية على استعداد لاتخاذ مزيد من التدابير لدعم النمو، بما في ذلك عبر وسائل غير تقليدية»، ملمحة إلى احتمال حصول عمليات ضخ أموال إضافية في الاقتصادات الضعيفة.

كريستين لاغارد تتحدث في مناقشة حول «التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي»

قطري يقترب من شراء فندق فخم في لندن

لندن ـ كونا: ذكرت تقارير أن مستثمرا قطريا دخل في صفقة لشراء فندق فخم في العاصمة البريطانية لندن مقابل 196 مليون جنيه استرليني (313 مليون دولار).

وقالت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ان المستثمر القطري الذي لم يكشف عن اسمه بات قريبا بالفعل من إتمام صفقة شراء فندق (دبليو) الفخم المكون من 192 غرفة موزعة على عشرة طوابق.

وتعود ملكية الفندق الراقي الواقع في ساحة ليستر وسط العاصمة البريطانية لشركة «ماكلير وروش» الايرلندية التي يملكها رجلا الأعمال سيموس ماكلير وايمون لافرتي.

وتأتي هذه الصفقة في حال إتمامها لتنضم الى قائمة العقارات البريطانية المهمة التي آلت ملكيتها خلال السنوات الأخيرة لشركات أو أفراد قطريين. وكانت آخر وأهم الصفقات القطرية في لندن تمثلت في شراء صندوق الثروة السيادية القطري لقرية لندن الأولمبية الواقعة شرق العاصمة البريطانية بقيمة 557 مليون جنيه إسترليني (نحو 907 ملايين دولار) في إطار مشروع مشترك مع شركة «دلانسي» العقارية البريطانية.

كما كانت هناك صفقات سابقة بينها شراء متاجر «هارودز» ومشروع «برج شارد اوفغلاس» قرب جسر لندن بريدج الذي سيفتتح عام 2012 كأطول مبنى في أوروبا. وبنهاية عام 2009 اشترت شركة «ديار» الجناح العقاري لهيئة الاستثمار القطرية مبنى السفارة الأميركية في جروفنر سكوير في قلب لندن.

«كوكاكولا» تجمد استثماراتها في فرنسا بسبب الضريبة على المشروبات الخفيفة

باريس ـ د.ب.أ: أعلنت شركة المشروبات الخفيفة الأميركية العملاقة كوكاكولا اول من امس اعتزامها تجميد خططها الاستثمارية في فرنسا احتجاجا على خطط الحكومة الفرنسية فرض ضريبة جديدة على المشروبات الخفيفة.

وقالت الشركة الأميركية إنها علقت مشروعا لاستثمار 17 مليون يورو لإقامة خط إنتاج جديد في مصنعها بجنوب فرنسا في «احتجاج رمزي» على الضرائب المنتظرة.

وأضافت الشركة في بيان «نقصد بهذه الطريقة أن نحتج رمزيا على ضريبة تمثل عقابا لشركتنا وتشويها لمنتجاتنا».

وقالت الشركة إن هذه الضريبة تضع المشروبات الخفيفة في نفس فئة السجائر.

كانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت في أغسطس الماضي اعتزامها فرض ضريبة على المشروبات الخفيفة العام المقبل في إطار جهود زيادة موارد الخزانة العامة بمقدار 12 مليار يورو (17 مليار دولار) خلال العامين الحالي والمقبل.

وقالت الحكومة إن هذه الضريبة تمثل أيضا جزءا من جهود محاربة السمنة في فرنسيا حيث تضاعف معدل السمنة خلال 14 عاما الماضية ليرتفع من 8,5٪ عام 1997 إلى 15٪ حاليا.

وفي حين لم يكشف رئيس الوزراء الفرنسي فرانسو فيون قيمة الضريبة المنتظرة فإنه قال إنها ستكون شبيهة بالضريبة على الخمور.

انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة 2,1٪

طوكيو ـ د.ب.أ: قالت الحكومة اليابانية امس إن اقتصاد البلاد سجل انكماشا بمعدل سنوي بلغ 2,1٪ في الربع الأول من العام المالي الحالي (أبريل ـ يونيو) وذلك في تعديل بالانخفاض لتقديرات أولية سابقة. هذا هو الانكماش الاقتصادي الثالث على التوالي عقب زلزال 11 مارس وموجات المد العاتية (تسونامي) التي تلته والأزمة النووية الناجمة عن الكارثة الطبيعية، حيث أدى ذلك إلى تعطل سلاسل التوريد الرئيسية للشركات الصناعية.

كانت الحكومة قالت في تقرير أولي منتصف أغسطس الماضي إن إجمالي الناتج المحلي في الربع الاول بلغ 1,3٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

كان الإنفاق الرأسمالي للشركات اقل من المتوقع في البداية لينخفض بنسبة 0,9٪ في قراءة معدلة بعد أن أثرت كارثة 11 مارس بالسلب على معنويات قطاع الأعمال مقارنة بنمو بلغ 0,2٪ في التقرير الأولي الصادر في 15 أغسطس.

وأوضحت رئاسة الوزراء اليابانية امس أن الناتج المحلي الإجمالي في البلاد انكمش على أساس فصلي بنسبة 0,5٪ في تعديل لقراءة أولية بانكماش نسبته 0,3٪.

وقال البنك انه «من المتوقع أن يعود الاقتصاد الياباني إلى مسار الانتعاش المعتدل» في النصف الثاني من العام المالي الجاري الذي ينتهي في 31 مارس الماضي، بفضل زيادة في الصادرات وارتفاع في الطلب المحلي.